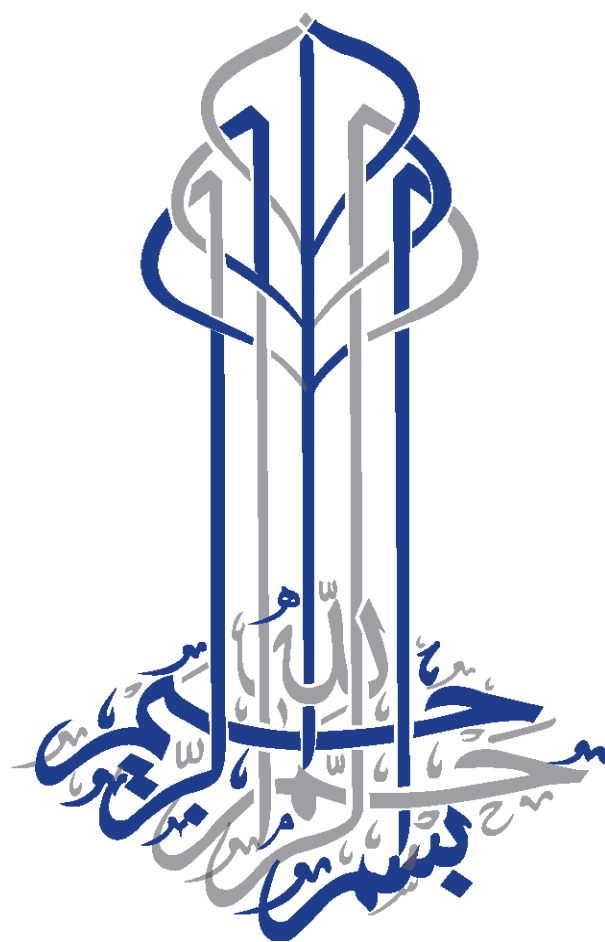


التقرير السنوي

الرابع عشر لمجموعة العمل المالي
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
لعام 2018م



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة	
● كلمة سعادة رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٨م، السيد/ عبد الحفيظ منصور.	٥	
● كلمة سعادة السكرتير التنفيذي، الدكتور/ الوليد آل الشيخ.	٨	
القسم الأول: لمحة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		
● نظرة عامة عن المجموعة وأهدافها.	١٠	
● الهيكل العام للمجموعة.	١١	
● الدول الأعضاء والمراقبون بالمجموعة.	١٢	
القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي		
● الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام ٢٠١٨م.	١٤	
● التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة والجهات الدولية الأخرى.	٢٠	
القسم الثالث: بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		
أولاً: في مجال التقييم المتبادل:		
● عملية تقييم ومتابعة الدول الأعضاء للمجموعة.	٢٣	
● البرنامج الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية.	٢٥	
ثانياً: في مجال المساعدات الفنية والتطبيقات:		
● نشر الوعي حول طرق واتجاهات وأساليب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال العام ٢٠١٨م.	٢٦	
● ورش العمل والبرامج التدريبية التي نظمتها وشاركت فيها المجموعة في العام ٢٠١٨م.	٢٧	
القسم الرابع: القوائم المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م		٣١



كلمة سعادة رئيس المجموعة

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد،

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن الجمهورية اللبنانية وهي تتولى رئاسة المجموعة لهذا العام ٢٠١٨م للمرة الثانية بعدما تشرفت برئاستها الأولى بعد تأسيس المجموعة مباشرة. وإننا إذ نشيد بما قامت به وحققته الرئاسة المتعاقبة على رئاسة المجموعة في دورتها الأولى، على أمل أن يتواصل التعاون والجهد لنقل المجموعة إلى مستوى نصبو إليه جميعاً في دورة الرئاسة الثانية.

لقد تسارعت الأحداث خلال الأعوام الماضية وفرضت بعض الوقائع والمعطيات الواجب أخذها في الحسبان في مسيرة المجموعة عبر السنوات القادمة، لذلك وضعت الرئاسة مع هذه المعطيات بما يتطلبه من ترتيب لأولويات المجموعة خلال العام ٢٠١٨م.

خلال هذا العام تم وضع أولويات للتعامل مع ملفات هامة تتماشى مع الجهود الدولية، على رأسها مكافحة الإرهاب وتمويله، رغماً عن تلاشي وجود منظمة "داعش" وأتباعها في المنطقة وازمحللها إلا أن الإرهاب لا يزال خطراً قائماً، وعليه فإن مخاطر تمويل الإرهاب تبقى قائمة، فكانت المبادرة بالإستفادة من خبرات الدول الأعضاء في هذا المجال بهدف تطوير القدرات وتبادل الخبرات.

أيضاً ضمن الأولويات التي وضعت، هي ملف مكافحة الفساد، حيث شغلت مبادرات مكافحة الفساد حيزاً مهماً من أعمال المجموعة، بدأت خلال ورش التطبيقات في مدينة الخرطوم بجمهورية السودان لعام ٢٠١٥م، ومدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام ٢٠١٦م. كما نفذت المجموعة مشروع التطبيقات حول غسل عائدات الفساد والتي تم اعتماده في الاجتماع العام. ونظراً لما يمثله الفساد من خطر قائم ومستمر على المجتمع والإقتصاد في المنطقة، واستشعاراً منا لأهمية هذا الموضوع فإننا نقترح استكمال الجهود المبذولة في هذا الخصوص والبناء عليها خلال السنة القادمة من خلال التنسيق مع الهيئات العاملة على مكافحة الفساد في المنطقة لتبادل الخبرات ودعم الجهود المشتركة لعمل أكثر فائدة وإنتاجية.

وعلى صعيد متصل، تناولت أولويات الرئاسة للعام ٢٠١٨م، ملف مكافحة الجريمة الإلكترونية وكيفية التصدي لهذا النوع من الجرائم في حالة سرقة الأموال من بلد وانتقالها عبر عدة دول والفاعل مجهول، وكيف يمكن القضاء على هذه الجريمة عبر الدول الأعضاء وضمان الملاحقة القانونية اللازمة، وإيلاء هذا الموضوع الاهتمام المناسب من خلال المشاركة في المنتديات والاجتماعات ذات الصلة لا سيما التنسيق مع مراكز مكافحة الجريمة الدولية لهذا النوع من الجرائم.

من جانب آخر، وفي مجال التقييم المتبادل، تأتي متابعة المجموعة لتطبيق توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والتحديثات التي تطرأ عليها في قمة الأولويات، وما يستلزم ذلك من العمل على توفير كافة عناصر النجاح لاستكمال أعمال الدورة الثانية عمليات التقييم المتبادل بصورة مرضية، أيضاً من العناصر الهامة التي سعت المجموعة لتحقيقها توفير المقيمين المدربين والمؤهلين بصورة جيدة للقيام بعمليات التقييم وفق الجدول الزمني الموضوع.

وعلى صعيد تطوير العمل الداخلي للمجموعة تمت الموافقة على مقترح تشكيل لجنة استشارية تهدف إلى تقديم المشورة للاجتماع العام والرئيس وسكرتارية المجموعة حول القضايا المتعلقة بسياسات المجموعة وتنفيذها، وترفع اللجنة توصياتها إلى الاجتماع العام. كما تم استحداث قسم ضمن الهيكل التنظيمي لسكرتارية المجموعة يختص بسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطويرها.

خلال أبريل عام ٢٠١٨م، عقدت المجموعة الاجتماع العام السابع والعشرون في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية، وعدداً من اجتماعات وفرق العمل واللجان، نوقشت خلالها العديد من الموضوعات المهمة. ففي إطار فريق عمل التقييم المتبادل، تمت مناقشة تقرير التقييم المتبادل للجمهورية الإسلامية الموريتانية واعتمد الاجتماع العام التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي أجريت فيه خلال الاجتماع العام على أن تقدم موريتانيا تقريرها الأول ضمن عملية المتابعة المعززة للاجتماع العام التاسع والعشرون. وفي إطار عملية المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل، تم اعتماد تقارير الخروج من المتابعة للتحديث كل عامين لكل من العراق وسوريا. كما تمت مناقشة عدد من تقارير التحديث لكل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية السودان، ودولة قطر. وفي إطار المساعدات الفنية والتطبيقات، اعتمد الاجتماع العام "توصيات الرباط" في تقرير ورشة عمل التطبيقات وبناء القدرات المشتركة بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، ومجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا (ESAAMLG)، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA)، ومجموعة العمل المالي لمنطقة وسط أفريقيا (GABAC) التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة من ٢٢ - ٢٥ يناير ٢٠١٨م، تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وخلال نوفمبر ٢٠١٨م، عقدت المجموعة الاجتماع العام الثامن والعشرون في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية، نوقشت خلاله العديد من الموضوعات المهمة المتعلقة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي. في إطار عملية التقييم المتبادل، اعتمد الاجتماع العام عدد من تقارير المتابعة. وفي مجال المساعدات الفنية والتطبيقات، تم اعتماد تقرير مشروع التطبيقات حول غسل الأموال عبر قطاع العقارات، وتقرير مشروع التطبيقات المشترك بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ حول تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي.

وشهدت الاجتماعات العامة للمجموعة في العام ٢٠١٨م، طلبات عضوية جديدة للمجموعة، حيث تمت الموافقة على انضمام جمهورية جيبوتي، وجمهورية الصومال الفيدرالية لشغل مقعد عضو لتضم المجموعة في عضويتها حالياً ٢١ دولة عربية، بالإضافة إلى انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية لشغل مقعد مراقب لتضم المجموعة ١٦ دولة ومنظمة دولية تشغل مقاعد مراقبين بالمجموعة. وذلك تحقيقاً لأهداف المجموعة في التعاون مع الدول والجهات الإقليمية

والدولية في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح ضمن نطاق الشبكة الدولية لمجموعة العمل المالي والهيئات الدولية والإقليمية النظرية.

وفي الختام، إذ نشيد بما قامت به وحققته الرئاسة المتعاقبة على رئاسة المجموعة وأتمنى أن نكون قد وفقنا في مسيرتنا، ونكون قد ساهمنا في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها جميعاً. وإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع الزملاء من رؤساء وفود وجميع العاملين في سكرتارية المجموعة وعلى رأسهم السكرتير التنفيذي لما بذلوه من جهد ودعم وحسن معاملة، ونأمل أن يتواصل التعاون والجهد لنقل المجموعة إلى مستوى نصبوا إليه جميعاً في أداء رسالتها في دورة الرئاسة القادمة.

مع أطيب تحياتي وتقديري

عبدالحفيظ منصور

رئيس مجموعة العمل المالي

لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



كلمة سعادة السكرتير التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة والأخوات الكرام،

في البداية، يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي الرابع عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام ٢٠١٨م. ويسرني أن أقدم التهنئة لرئاسة المجموعة ولجميع الدول الأعضاء والمراقبين ولأعضاء سكرتارية المجموعة على ما تم تحقيقه وإنجازه خلال العام ٢٠١٨م.

خلال هذا العام، كرست المجموعة جزءاً من جهودها ومواردها المتاحة من أجل تعزيز العلاقة والتواصل بشكل مباشر مع مجموعة العمل المالي (FATF) والمجموعة الإقليمية النظرية. ففي هذا العام، نظمت المجموعة بالتعاون مع مجموعة العمل المالي عدداً من الفعاليات المشتركة شملت ورش عمل مشتركة لإعداد المقيمين والدول الخاضعة للتقييم المتبادل، كما شملت أيضاً تنظيم مشترك للزيارات الميدانية في إطار عمليات التقييم المتبادل.

في ذات السياق، اهتمت المجموعة بالتواصل مع المجموعات الإقليمية النظرية والجهات الدولية ذات الصلة، وذلك تعزيزاً للبرامج التدريبية وورش العمل كتنظيم ومشاركة، حيث اشتركت المجموعة في تنظيم ورشة عمل مشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بالتعاون مع وحدة معالجة المعلومات المالية المغربية ومشاركة كل من مجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا (ESAAMLG)، ومجموعة العمل المالي لمنطقة وسط أفريقيا (GABAC)، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA)، واعتمد الاجتماع العام السابع والعشرون "توصيات الرباط" بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الشرق الأوسط وأفريقيا، إضافة إلى اعتماد الاجتماع العام الثامن والعشرون تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر قطاع العقارات، ومشروع التطبيقات المشترك بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG) حول تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي.

أما في مجال المساعدات الفنية، فقد نفذت المجموعة خلال العام ٢٠١٨م، أكثر من خمسة برامج تدريبية لموضوعات هامة شملت، تبادل الخبرات والتحديات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد الدول الخاضعة لعملية التقييم المتبادل، وثبات فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعرفة نظام مجلس الأمن وآلياته، والرقابة المصرفية المستندة على النهج القائم على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حيث شارك في هذه البرامج العديد من المتدربين ممثلين عن الدول الأعضاء في المجموعة، ونفذت هذه البرامج بالتعاون مع الجهات المانحة مثل مجموعة العمل المالي، وصندوق النقد الدولي، وغيرها من الجهات.

وقامت المجموعة خلال العام ٢٠١٨م، وفي إطار متابعة التزام الدول الأعضاء في المجموعة بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باعتماد عدد ستة تقارير تحديث في إطار الجولة الأولى وتقرير متابعة معزز واحد في إطار الجولة الثانية لعمليات التقييم المتبادل. وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم والمتابعة الخاصة بكل منها. كما أهنئ الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين على اعتماد تقاريرها والذي يوضح مدى التزام تلك الدول بالمعايير الدولية ذات العلاقة ومثمنين تلك الجهود التي قاموا بها في تقاريرهم.

من جانب آخر، أهنئ جمهورية ألمانيا الاتحادية على قبول طلب عضويتها بصفة مراقب لدى المجموعة على قرار الاجتماع العام السابع والعشرون، وجمهورية الصومال الفيدرالية على قبول طلب عضويتها بصفة عضو في شهر أكتوبر ٢٠١٨م لدى المجموعة.

وفي الختام، أتمنى أن نكون قد وفقنا في إعداد هذا التقرير السنوي الرابع عشر للمجموعة، ونكون قد ساهمنا في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها جميعاً، والشكر موصول إلى جميع زملائي العاملين في السكرتارية على جهودهم ولجميع المراقبين على دعمهم وتعاونهم المستمر مع تمنياتي للجميع كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الوليد بن خالد آل الشيخ

السكرتير التنفيذي

لمجموعة العمل المالي

لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

القسم الأول: لحة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نظرة عامة عن المجموعة

في العام ٢٠٠٣م طُرحت بشكل رسمي فكرة إنشاء مجموعة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار مجموعة العمل المالي (FATF). تلاها عدد من اللقاءات الرسمية خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٣م إلى يوليو ٢٠٠٤م. وفي ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤م في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين، قررت حكومات أربع عشرة دولة عربية في اجتماع وزاري إنشاء تلك المجموعة وسميت "مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (MENAFATF). وقد انضمت إلى المجموعة بعد ذلك خمس دول أخرى. ووقعت جميع الدول الأعضاء على مذكرة تفاهم تمثل إنجازاً تاريخياً للدول العربية، كونها تدل على مدى جدتها في التصدي للمخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة التي باشرت عملها منذ إنشائها، حيث وفرت لها مملكة البحرين كافة الإمكانيات اللازمة لذلك، وتأكيداً على أهمية الدور المناط بالمجموعة فقد تم التوقيع على اتفاقية المقر بين حكومة مملكة البحرين والمجموعة وأقرها مجلسي الشورى والنواب، ثم أصدر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله، القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩م بالتصديق على الاتفاقية بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٩م ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٩م.

ونظراً للتأثيرات السلبية الجسيمة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على استقرار النظام المالي والاقتصادي لأي دولة أو منطقة في العالم، تسعى الدول الأعضاء والمراقبين لدى المجموعة وبشكل مستمر على تطبيق ونشر السياسات والمعايير الدولية ذات العلاقة وتعزيز الالتزام بها بشكل فعال، خاصة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF).

أهداف المجموعة

- تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار السلاح.
- تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً.
- العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها.
- اتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

الهيكل العام للمجموعة



الاجتماع العام هو الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات في المجموعة. ويتألف الاجتماع العام من ممثلين من الدول الأعضاء من ذوي الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتعتبر السكرتارية مسؤولة عن تنفيذ الوظائف الفنية والإدارية للقيام بأعمال المجموعة مثل تنسيق عمليات التقييم المتبادل والتعاون مع الجهات الدولية والنظيرة خاصة مجموعة العمل المالي ومهام أخرى وفق ما يقرره الاجتماع العام.

وقد تم تشكيل فريق عمل التقييم المتبادل من بعض الدول الأعضاء في المجموعة بهدف إعداد وتنظيم برنامج التقييم المتبادل للدول الأعضاء وإعداد الإجراءات والعمل على تأهيل وتدريب المقيمين ومتابعة التطورات الدولية في هذا المجال.

كما تم تشكيل فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات ليتولى تنفيذ برامج ومشاريع التطبيقات، وتحديد احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية والتدريب والتنسيق في شأن توفيرها، ومتابعة آخر التطورات العالمية للاستفادة منها في تحسين نظم مكافحة في المنطقة.

أما بالنسبة لمنتدى وحدات المعلومات المالية فيعتبر آلية وقناة اتصال بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء ويهدف إلى زيادة التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات، وينعقد المنتدى على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق المنتدى.

إضافة إلى ذلك، تم تشكيل منتدى لفريق خبراء مكافحة الإرهاب لمناقشة المسائل التشغيلية ورصد التطورات ودراسة الموضوعات ذات الصلة بشكل مستمر، وتقديم توصيات للاجتماع العام بشأنها، وينعقد المنتدى على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق المنتدى.

وتشكل لجنة التقييم الوطني للمخاطر تعمل تحت مظلة فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، وتختص بمناقشة موضوع التقييم الوطني للمخاطر وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات حوله. وتتألف عضوية اللجنة للخبراء في مجال تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جميع الدول الأعضاء والمراقبين ومجموعات العمل المالي الإقليمية من الخبراء الذين تتوفر فيهم المؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجال التقييم الوطني للمخاطر، وتعد اللجنة لقاءاتها على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما رأت اللجنة ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق اللجنة.

الدول الأعضاء والمراقبون بالمجموعة

تضم المجموعة في عضويتها حالياً ٢١ دولة عربية، بعد قبول طلب انضمام كل من جمهورية جيبوتي في شهر ديسمبر ٢٠١٧م، وجمهورية الصومال الفيدرالية في شهر أكتوبر ٢٠١٨م، إضافةً إلى ١٦ دولة ومنظمة دولية تشغل مقاعد مراقبين بالمجموعة بعد قبول طلب انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية في أبريل ٢٠١٨م، وهذا يعكس مدى الاهتمام بنشاطات وعمل المجموعة. بالإضافة إلى أن المجموعة تتمتع بصفة عضو مشارك لدى مجموعة العمل المالي (FATF) منذ العام ٢٠٠٧م، وتشغل مقعد مراقب بصفة متبادلة لدى كل من: مجموعة إيجمونت لوحدة المعلومات المالية (EGMONT)، ومجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ (APG)، ومجموعة العمل الأوراسيوية (EAG).

الدول الأعضاء:

			
الجمهورية التونسية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	المملكة الأردنية الهاشمية
			
جمهورية السودان	المملكة العربية السعودية	جمهورية جيبوتي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
			
سلطنة عُمان	جمهورية العراق	جمهورية الصومال الفيدرالية	الجمهورية العربية السورية
			
الجمهورية اللبنانية	دولة الكويت	دولة قطر	دولة فلسطين
			
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المملكة المغربية	جمهورية مصر العربية	دولة ليبيا
			
			الجمهورية اليمنية

المراقبون:

			
مملكة أسبانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة المتحدة (بريطانيا وإيرلندا الشمالية)	الجمهورية الفرنسية
			
البنك الدولي البنك الدولي	صندوق النقد الدولي	جمهورية ألمانيا الاتحادية	أستراليا
			
مجموعة آسيا والمحيط الهادي	مجموعة إيجمونت	مجموعة العمل المالي	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
			
هيئة الأمم المتحدة	مجموعة العمل الأورآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	صندوق النقد العربي	منظمة الجمارك العالمية

القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي

تولي مجموعة العمل موضوع التعاون الإقليمي والدولي أهمية كبرى، باعتباره محور أساسي لتحقيق أهدافها ولدعم وتطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء. وتعمل المجموعة كحلقة وصل هامة بين الدول الأعضاء من جهة، وبينها والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومما لا خلاف عليه أن التعاون الإقليمي والدولي يساهم بشكل هام في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة عامة، وفي هذا الإطار تعتبر الاجتماعات واللقاءات المشتركة بين الدول الأعضاء والمراقبين فرصة للتواصل وتبادل الخبرات والتجارب واستعراض آخر المستجدات والتطورات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يساعد على نقل المعارف والمعلومات، والذي من شأنه تعزيز وتحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول أعضاء المجموعة.

ونتناول في هذا القسم العديد من الاجتماعات الدورية واللقاءات، ونستعرض الفعاليات التي نظمتها أو شاركت فيها المجموعة خلال العام ٢٠١٨م، وأهم نتائجها، وذلك على النحو التالي:

الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام ٢٠١٨م

الاجتماع العام السابع والعشرون، ٢٨ أبريل - ٢ مايو ٢٠١٨م

عقد الاجتماع العام السابع والعشرون في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية، خلال الفترة من ٢٨ أبريل إلى ٢ مايو ٢٠١٨م، برئاسة الجمهورية اللبنانية ممثلة بسعادة الأستاذ عبد الحفيظ مصطفى منصور أمين عام هيئة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان.

شارك في أعمال الاجتماع العام خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من عشرين دولة عربية أعضاء في المجموعة (المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الامارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية جيبوتي، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية)، كما شارك فيها ممثلون عن عدة دول وجهات مراقبة لدى المجموعة (المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة اسبانيا، أستراليا، والجمهورية الفرنسية، وصندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي، والبنك الدولي، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي، وهيئة الأمم المتحدة، ومجموعة إيجمونت، وجمهورية الصومال الفيدرالية).

تناول الاجتماع العام خلال جلساته العديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة، واتخذ جملة من القرارات فيما يخصها ومنها، الموافقة من حيث المبدأ على تشكيل لجنة استشارية والتي تهدف إلى تقديم المشورة للاجتماع العام والرئيس وسكرتارية المجموعة حول القضايا المتعلقة بسياسات المجموعة وتنفيذها، وترفع توصياتها إلى الاجتماع العام.

وفي شأن تعزيز الموارد البشرية لدى السكرتارية، قرر الاجتماع العام استحداث قسم ضمن الهيكل التنظيمي لسكرتارية المجموعة يختص بسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطويرها. وفي سبيل تعزيز التعاون مع الجهات الإقليمية والدولية تم قبول طلب عضوية جمهورية ألمانيا الاتحادية كعضو مراقب لدى المجموعة.

وفي إطار عمليات التقييم المتبادل، اعتمد الاجتماع العام تقرير التقييم المتبادل للجمهورية الإسلامية الموريتانية، على أن تقدم موريتانيا تقريرها الأول ضمن عملية المتابعة المعززة للاجتماع العام التاسع والعشرون. وفي إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل، تم اعتماد عدد من تقارير الخروج من عملية المتابعة إلى التحديث كل عامين، والتي تخص جمهورية العراق، والجمهورية العربية السورية، بجانب تقارير تحديث لكل من: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية السودان، والجمهورية اليمنية، ودولة قطر. كما تم اعتماد كل من الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية، والجدول الزمني لعملية المتابعة للجولة الأولى، والجدول الزمني لعملية المتابعة للجولة الثانية.

وفي إطار المساعدات الفنية والتطبيقات، وافق الاجتماع العام على تبني "توصيات الرباط" الصادرة عن ورشة العمل المشتركة التي تم تنفيذها بالتعاون مع مجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا (ESAAMLG)، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA)، ومجموعة العمل المالي لمنطقة وسط أفريقيا (GABAC) في يناير ٢٠١٨م، كما قرر الاجتماع العام تبني الخطة التدريبية المعدلة للأعوام ٢٠١٧م - ٢٠١٩م.

وفي ختام الاجتماع، تم استعراض عدد من تقارير فرق العمل واللجان المصاحبة شملت تقرير رئيسي فريق عمل التقييم المتبادل ورئيسي فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، حيث تضمن التقريران ما خلص إليه الفريقان من توصيات في اجتماعيهما، بالإضافة إلى تقرير رئيسي لجنة التقييم الوطني للمخاطر عن اجتماع اللجنة، وتقرير رئيس منتدى مكافحة تمويل الإرهاب، وتقرير رئيس منتدى وحدات المعلومات المالية.

اللقاء الرابع لمنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب، ٢٨ أبريل ٢٠١٨م

عقد اللقاء الرابع لمنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب على هامش الاجتماع العام السابع والعشرون يوم السبت الموافق ٢٨ أبريل ٢٠١٨م، والذي تطرق إلى مخاطر واتجاهات وطرق تمويل الإرهاب من واقع الخبرة العملية للمشاركين، والتي كان أبرزها استعراض خطة العمل التشغيلية الجديدة لمجموعة العمل المالي حول مكافحة تمويل الإرهاب، وإقتراح مشاركة المجموعات الإقليمية في عدة أعمال خطة العمل وأنشطتها. كما تطرق اجتماع المنتدى لكشف ومنع عمليات تمويل الإرهاب، والتي كان أبرزها موضوع استغلال المنظمات غير الهادفة للربح لتمويل الإرهاب، ومواقع التواصل الاجتماعي وتمويل الإرهاب. وتم تقديم عروض تقديمية بواسطة كل من: وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، وفريق الرصد 1267، ومجلس الأمن، وهيئة الأمم المتحدة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ودولة قطر، ومداخلات من بقية الدول الأعضاء والمراقبين. بالإضافة إلى ذلك، ناقش المنتدى تقرير مجموعة العمل المالي حول تمويل داعش والقاعدة والمجموعات المالية لهما، وخطة عمل المنتدى للأعوام ٢٠١٩م - ٢٠٢٠م.

الاجتماع الثامن للجنة التقييم الوطني للمخاطر، ٢٩ أبريل ٢٠١٨م

عقد الاجتماع الثامن للجنة التقييم الوطني للمخاطر على هامش الاجتماع العام السابع والعشرون يوم الأحد الموافق ٢٩ أبريل ٢٠١٨م، حيث ناقش ضمن جدول أعماله موقف الدول الأعضاء في عملية التقييم الوطني للمخاطر، وتجارب مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة الأخرى، من خلال عرض تجربة مجموعة العمل المالي (FATF) حول موضوع التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إطار النتيجة المباشرة الأولى لعملية التقييم المتبادل، وتجارب الدول الأعضاء والمراقبين، من خلال عرض مقدم من المملكة العربية السعودية حول كيفية تحديد التهديدات وفقاً للمنهجية المتبعة في المملكة.

اللقاء السابع عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية، ٢٩ أبريل ٢٠١٨م

عقد اللقاء السابع عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية على هامش الاجتماع العام السابع والعشرون يوم الأحد الموافق ٢٩ أبريل ٢٠١٨م، واستعرض المنتدى خلال جلساته عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، شملت تشجيع ومتابعة انضمام وحدات المعلومات المالية لمجموعة إيجمونت والتعاون معها، حيث استعرض ممثل إيجمونت عرض تقديمي حول أبرز مقررات مجموعة إيجمونت في اجتماعها الأخير في بيونس آيرس بجمهورية الأرجنتين في مارس ٢٠١٨م. إضافة إلى تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات. وقُدمت عروض تقديمية بهذا الخصوص بواسطة مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي واللجنة التونسية للتحاليل المالية. كما قدمت هيئة التحقيق الخاصة اللبنانية عرض تقديمي حول موضوع مكافحة الفساد، بالإضافة إلى عروض لحالات عملية قدمتها كل من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السورية. وكما قدم المركز الوطني للمعلومات المالية العماني حالة عملية تتعلق باستخدام نظام BCash للتحويلات غير الرسمية.

الاجتماع الثاني الثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل، ٣٠ أبريل ٢٠١٨م

عقد الاجتماع الثاني والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل على هامش الاجتماع العام السابع والعشرون يوم الاثنين الموافق ٣٠ أبريل ٢٠١٨م، حيث ناقش الفريق عدد من الموضوعات الهامة، شملت تقرير التقييم المتبادل للجمهورية الإسلامية الموريتانية في إطار الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، وخلص الفريق إلى إعداد ورقة بخصوص نتائج مناقشة المسائل الرئيسية في التقرير وعرضها على الاجتماع العام للمناقشة واعتماد تقرير التقييم المتبادل لموريتانيا.

وفي إطار آخر التطورات المتعلقة بالجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل تم عرض ملخص حول عملية التقييم المتبادل لكلاً من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والمملكة المغربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى تجربة السكرتارية في عملية التقييم المتبادل من خلال استعراض موضوع تحديات توفير الخبراء (المقيمون والمراجعون) والاستعدادات لورشته تدريب وتأهيل الخبراء في سلطنة عُمان بالتعاون بين المجموعة ومجموعة العمل المالي (FATF) والتي تم تأجيلها لتاريخ ٢٤ - ٢٨ فبراير ٢٠١٩م.

كذلك ناقش الفريق التحديثات التي تم إجراؤها على ورقة مهام فريق عمل التقييم المتبادل وفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات المتعلقة بتعديل مدة ولاية رئاسة فريقي العمل (مقترح دولة الرئاسة) وإجراءات تعويض منصب رئيس الفريق في حالة خلوه، وخلص الفريق إلى قيام السكرتارية بإعداد ورقة تفصيلية حول الموضوع على أن يتم تعميمها على الدول الأعضاء لإبداء الملاحظات وعرضها على الاجتماع الثالث والثلاثون للفريق وأن يتم التنسيق مع رئيس فريق التطبيقات والمساعدات الفنية خلال إعداد الورقة.

كما ناقش الفريق الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية، والجدول الزمني لعملية المتابعة في إطار الجولتين الأولى والثانية، ورفع توصية للاجتماع العام بتبنيهم واعتمادهم.

الاجتماع السادس والعشرون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، ٣٠ أبريل ٢٠١٨م

عقد الاجتماع السادس والعشرون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات على هامش الاجتماع العام السابع والعشرون يوم الاثنين الموافق ٣٠ أبريل ٢٠١٨م، حيث ناقش الفريق تحديث ورقة مهام فريق عمل التقييم المتبادل وفريق عمل المساعدات

الفنية والتطبيقات والتعديلات المقترحة عليها، وتمت الموافقة على إحالتها للاجتماع العام للمناقشة جنباً إلى جنب مع التعديلات المقترحة لفريق عمل التقييم المتبادل. وفي مجال التطبيقات، تم تقديم تقرير تحديث حول مشروع التطبيقات المشترك بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG) حول تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي. كما استمع الفريق لتقرير تحديث آخر بشأن مشروع التطبيقات حول غسل الأموال عبر قطاع العقارات، وأوصى الفريق بحث الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية والتعاون مع قادة المشروع وتوفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات والحالات العملية.

واطلع الفريق على تقرير ورشة عمل التطبيقات وبناء القدرات المشتركة بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، ومجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا (ESAAMLG)، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA)، ومجموعة العمل المالي لمنطقة وسط أفريقيا (GABAC) التي عقدت في مدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال يناير ٢٠١٨م، حيث أوصى الفريق الاجتماع العام بتبني توصيات الرباط. كما قدمت السكرتارية عرضاً حول الخطة التدريبية للأعوام ٢٠١٧م - ٢٠١٩م، والبرامج التي تم تنفيذها حسب الخطة، وأوصى الفريق برفعها للاعتماد في الاجتماع العام، وحث الدول على استضافة الفعاليات المدرجة فيها.

الاجتماع العام الثامن والعشرون، ٢٤ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨م

عقد الاجتماع العام الثامن والعشرون في بيروت بالجمهورية اللبنانية، خلال الفترة ٢٤ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨م، برئاسة الجمهورية اللبنانية ممثلة بسعادة الأستاذ عبد الحفيظ مصطفى منصور أمين عام هيئة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان. شارك في أعمال الاجتماع العام خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من إحدى وعشرين دولة عربية أعضاء في المجموعة (المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية جيبوتي، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية)، كما شارك فيها ممثلون عن عدة دول وجهات مراقبة لدى المجموعة (المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة اسبانيا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، والجمهورية الفرنسية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي، وهيئة الأمم المتحدة، ومجموعة إيجمونت).

واستعرض الاجتماع العام مقترح تشكيل اللجنة الاستشارية والتي تمت الموافقة على تشكيل اللجنة وفقاً للورقة المقدمة في هذا الشأن، كما قرر الاجتماع العام تأجيل البت في طلبي البنك الإسلامي للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الحصول على مقاعد مراقبين لدى المجموعة لحين وضع معايير تتعلق بآليات قبول وفعالية مشاركة المراقبين.

وفي إطار عملية التقييم المتبادل، قرر الاجتماع العام تأجيل البت في تقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية إلى الاجتماع العام التاسع والعشرون. وفي إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل، اعتمد الاجتماع العام تقرير المتابعة المعززة الثالث للجمهورية التونسية، وتقرير التحديث الثاني لكل من: دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، وتم اعتماد تعديل الفقرة ٨١ من ورقة إجراءات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل بما يتوافق مع الإجراءات العامة لمجموعة العمل المالي (FATF). كما تم اعتماد كل من الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل للجولة الثانية، والجدول الزمني لعملية المتابعة للجولة الأولى، والجدول الزمني لعملية المتابعة للجولة الثانية.

وفي إطار المساعدات الفنية والتطبيقات، اعتمد الاجتماع العام تقرير مشروع التطبيقات حول غسل الأموال عبر قطاع العقارات، وتقرير مشروع التطبيقات المشترك بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG) حول تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي. كما تبني الاجتماع العام الخطة التدريبية المعدلة للأعوام ٢٠١٧م - ٢٠١٩م مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات الرئاسة للعام ٢٠١٩م.

وفي ختام الاجتماع، تم استعراض عدد من تقارير فرق العمل واللجان المصاحبة شملت تقرير رئيسي فريق عمل التقييم المتبادل ورئيسي فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، حيث تضمن التقريران ما خلص إليه الفريقان من توصيات في اجتماعيهما، بالإضافة إلى تقرير رئيسي لجنة التقييم الوطني للمخاطر عن اجتماع اللجنة، وتقرير رئيس منتدى مكافحة تمويل الإرهاب، وتقرير رئيس منتدى وحدات المعلومات المالية.

اللقاء الخامس لمنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٨م

عقد اللقاء الخامس لمنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب على هامش الاجتماع العام الثامن والعشرون يوم السبت الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠١٨م، حيث ناقش الاجتماع أفضل الممارسات والتحديات لكشف ومنع عمليات تمويل الإرهاب من حيث المخاطر والطرق والاتجاهات. واستعرض المنتدى الخطة التشغيلية لمكافحة تمويل الإرهاب وخطة العمل الجديدة للمنتدى للأعوام ٢٠١٩م - ٢٠٢٠م. كما استعرضت سكرتارية مجموعة العمل المالي (FATF) آخر المشاريع في مجال مكافحة تمويل الإرهاب لديها والتي تضمنت تقرير مجموعة العمل المالي حول تمويل داعش والقاعدة والمجموعات الموالية لهما، واستراتيجيات تعطيل تمويل الإرهاب، ودليل تقييم مخاطر تمويل الإرهاب. ومن ثم استعرض مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) آخر المستجدات حول أنشطته في المنطقة. كما تقدم ممثلو الجهات الحكومية الإيطالية بعرض عن التعاون الوطني لمكافحة تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تقديم عروض تقديمية بواسطة كل من: فريق الرصد 1267، ومجلس الأمن، وهيئة الأمم المتحدة، وجمهورية العراق، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية.

الاجتماع التاسع للجنة التقييم الوطني للمخاطر، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨م

عقد الاجتماع التاسع للجنة التقييم الوطني للمخاطر على هامش الاجتماع العام الثامن والعشرون يوم الأحد الموافق ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨م، حيث ناقش الاجتماع موقف الدول الأعضاء في عملية التقييم الوطني للمخاطر، وتجارب الدول الأعضاء والمراقبين في عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى عروض تقديمية لكل من: المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية.

اللقاء الثامن عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٨م

عقد اللقاء الثامن عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية على هامش الاجتماع العام الثامن والعشرون يوم السبت الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠١٨م، واستعرض المنتدى خلال جلساته عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، شملت تشجيع ومتابعة انضمام وحدات المعلومات المالية لمجموعة إيجمونت والتعاون معها حيث استعرض ممثل مجموعة إيجمونت حول أبرز مقررات مجموعة إيجمونت في اجتماعها الأخير في سيدني بأستراليا في شهر سبتمبر ٢٠١٨م، إضافة إلى تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات والتي استعرضتها كل من: هيئة التحقيق الخاصة اللبنانية، ووحدة المعلومات المالية السودانية، وإدارة التحريات المالية السعودية.

الاجتماع الثالث والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل، ٢٥ - ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨م

عقد الاجتماع الثالث والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل على هامش الاجتماع العام الثامن والعشرون يومي الاحد والاثنين الموافق ٢٥ و٢٦ نوفمبر ٢٠١٨م، وناقش الفريق عدد من البنود الهامة المتعلقة بآخر التطورات المتعلقة بالجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، حيث تناول النقاش عملية التقييم المتبادل لكلاً من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والمملكة المغربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة. كما ناقش الفريق الدورة التدريبية حول ثبات فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييمها التي عقدت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، حيث ركزت هذه الدورة على تعزيز وتقوية قدرات المسؤولين المعنيين بتنفيذ المعايير الدولية المعدلة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتمت مناقشة ورقة إجراءات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل رغبة من السكرتارية بتحديثها وفقاً لآخر التطورات واستفادة من التجربة المكتسبة. بالإضافة إلى ذلك، تم مناقشة تقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية والمسائل الرئيسية المتعلقة بالتقرير، واستعراض الإنجازات التي قامت بها المملكة المغربية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأوجه القصور المتبقية في تقرير التقييم المتبادل. كذلك ناقش الاجتماع تقرير المتابعة المعززة الثالث للجمهورية التونسية (متضمناً طلب إعادة تقييم بعض درجات الالتزام الفني)، والتحديثات الواردة على ورقة تقديم المعلومات المرتبطة بالفعالية، بالإضافة إلى الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية حيث خلص الاجتماع إلى اعتماد الجدول وتكليف سكرتارية المجموعة بإعداد مقترح لإدراج جمهورية الصومال الفيدرالية وجمهورية جيبوتي ضمن الجدول الزمني لعملية التقييم وعرضه على الاجتماع العام القادم. واعتماد الاجتماع العام الجدول الزمني لعملية المتابعة للجولة الأولى والجدول الزمني لعملية المتابعة للجولة الثانية.

الاجتماع السابع والعشرون لفريق المساعدات الفنية والتطبيقات، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨م

عقد الاجتماع السابع والعشرون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات على هامش الاجتماع العام الثامن والعشرون يوم الاثنين الموافق ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨م، حيث اتفق الفريق على اعتماد مشروع التطبيقات المشترك بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG) حول تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي، ومشروع التطبيقات حول غسل الأموال عبر قطاع العقارات واعتمادهما في الاجتماع العام. كما قدم ممثل مكتب (UNODC) عرضاً حول آخر المستجدات حول أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المنطقة. وتمت الموافقة على الخطة التدريبية المحدثة للأعوام ٢٠١٧م - ٢٠١٩م، واحالتها للاجتماع العام لاعتمادها.

التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظرية والجهات الدولية الأخرى

تبذل المجموعة جهوداً حثيثة على المستويين الإقليمي والدولي من أجل الارتقاء بعلاقات العمل، وتعمل على تحقيق ذلك عبر المشاركة والمساهمة في عدد من النشاطات والفعاليات وكذلك التنسيق والتواصل مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظرية والجهات الدولية الأخرى. وقد شهدت المجموعة تطوراً ملحوظاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومع العديد من المنظمات كصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي وهيئة الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة إيجمونت ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العمل الأوروبية ومنظمة الجمارك العالمية، وتحرص المجموعة على متابعة المستجدات والتطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال المشاركة في الاجتماعات والفعاليات وورش العمل التي تقيمها تلك الجهات والاستفادة من خبراتها بشتى الطرق فضلاً عن المشاركة في المؤتمرات والندوات ذات الصلة، وذلك بخلاف المساعدات الفنية والتدريب والدعم التي تقدمه هذه الجهات لدول المجموعة.

ويستعرض هذا الجزء من التقرير نشاطات المجموعة مع بعض المنظمات الدولية والإقليمية والجهات العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبحث أوجه التعاون فيما بين المجموعة وبعض تلك الجهات.

الاجتماعات العامة واجتماعات فرق العمل لمجموعة العمل المالي

تتمتع المجموعة بعلاقة وطيدة مع مجموعة العمل المالي على صعيد المجموعات الإقليمية المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي، فالمجموعة تعمل على تبني ونشر وترويج المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي على النطاق الإقليمي لها. وتتيح هذه العلاقة المشاركة في أعمال مجموعة العمل المالي من خلال منح رئاسة وسكرتارية المجموعة والدول الأعضاء الفرصة لحضور اجتماعات مجموعة العمل المالي واجتماعات فرق العمل التابعة لها، والمشاركة في المناقشات والقرارات والتعبير عن وجهة النظر الإقليمية، وتشارك المجموعة والدول الأعضاء في هذه الاجتماعات بصورة منتظمة.

وخلال العام ٢٠١٨م شاركت المجموعة في العديد من الفعاليات المشتركة مع مجموعة العمل المالي، والتي شملت ورش عمل وبرامج تدريبية، وزيارات ميدانية لعمليات التقييم المتبادل. وقد كانت مشاركة المجموعة على النحو الآتي:

مشاركة المجموعة والدول الأعضاء في اجتماعات مجموعة العمل المالي خلال العام ٢٠١٨م		
الاجتماع العام الثاني، الدورة السابعة والعشرون.	سكرتارية المجموعة، وبعض الدول الأعضاء.	١٨ - ٢٣ فبراير ٢٠١٨م باريس، فرنسا.
الاجتماع العام الثالث، الدورة الثامنة والعشرون.	سكرتارية المجموعة، وبعض الدول الأعضاء.	٢٣ - ٣٠ يونيو ٢٠١٨م باريس، فرنسا.
الاجتماع العام الأول، الدورة التاسعة والعشرون.	سكرتارية المجموعة، وبعض الدول الأعضاء.	١٤ - ١٩ أكتوبر ٢٠١٨م باريس، فرنسا.

مشاركة المجموعة في اجتماعات فريق التعاون الدولي خلال العام ٢٠١٨م	
١١ - ١٢ يناير ٢٠١٨م سانبترسبورغ، روسيا.	مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماع الفريق المشترك لأفريقيا والشرق الأوسط (ICRG) التابع لمجموعة العمل المالي.
٢٠ - ٢٢ مايو ٢٠١٨م بغداد، العراق.	مشاركة سكرتارية المجموعة في الزيارة الميدانية لجمهورية العراق في إطار الزيارة الميدانية للفريق المشترك لأفريقيا والشرق الأوسط التابع لفريق المراجعة والتعاون الدولي.
٢٣ - ٢٥ مايو ٢٠١٨م عمان، الأردن.	مشاركة سكرتارية المجموعة في الزيارة الميدانية للمملكة الأردنية الهاشمية في إطار الزيارة الميدانية للفريق المشترك لأفريقيا والشرق الأوسط التابع لفريق المراجعة والتعاون الدولي.
١٢ - ١٣ سبتمبر ٢٠١٨م لندن، المملكة المتحدة.	مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماعات فريق المراجعة الدولي التابع لمجموعة العمل المالي والفريق المشترك لأفريقيا والشرق الأوسط التابع لفريق المراجعة والتعاون الدولي.

مشاركة المجموعة في فعاليات للتقييم المتبادل بالإشتراك مع مجموعة العمل المالي خلال العام ٢٠١٨م	
١٠ - ١١ أبريل ٢٠١٨م باريس، فرنسا.	مشاركة سكرتارية المجموعة في اللقاء المباشر بين المملكة العربية السعودية وفريق التقييم المكلف من قبل مجموعة العمل المالي.
١١ - ١٢ أبريل ٢٠١٨م باريس، فرنسا.	مشاركة سكرتارية المجموعة في اللقاء المباشر بين مملكة البحرين وفريق التقييم المكلف من قبل مجموعة العمل المالي.

مشاركات إقليمية ودولية أخرى للمجموعة خلال العام ٢٠١٨م

المشاركات الإقليمية:

الحدث	التاريخ	المكان
١. مشاركة سكرتارية المجموعة في مؤتمر حول مخاطر التكنولوجيا الحديثة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسبل مواجهتها، بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية مصر العربية وإتحاد بنوك مصر.	٢ فبراير ٢٠١٨م	الأقصر - مصر
٢. مشاركة سكرتارية المجموعة في اللقاء الحادي والثلاثين للجنة العربية للرقابة المصرفية، بالتعاون مع صندوق النقد العربي.	٩ - ١٠ مايو ٢٠١٨م	أبوظبي - الإمارات
٣. مشاركة سكرتارية المجموعة والتحدث في اللقاء السنوي الثالث لمنتدى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالتعاون مع وحدة المتابعة المالية الفلسطينية واللجنة التونسية للتحاليل المالية.	٣٠ - ٣١ يوليو ٢٠١٨م	تونس - تونس
٤. مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماع الدورة الاعتيادية الثانية والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد الدولية.	١٧ سبتمبر ٢٠١٨م	عمان - الأردن
٥. مشاركة سكرتارية المجموعة والتحدث في المؤتمر السنوي العاشر للامثال ومكافحة غسل الأموال.	٢٦ - ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨م	الرياض - السعودية
٦. مشاركة سكرتارية المجموعة والتحدث في منتدى الالتزام الثامن لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	٤ - ٥ أكتوبر ٢٠١٨م	بيروت - لبنان
٧. مشاركة سكرتارية المجموعة في زيارة المتابعة إلى المملكة العربية السعودية بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي.	٤ - ١١ نوفمبر ٢٠١٨م	الرياض - السعودية
٨. مشاركة سكرتارية المجموعة في ورشة عمل حول الرقابة المصرفية المستندة على النهج القائم على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	٤ - ٦ ديسمبر ٢٠١٨م	أبوظبي - الإمارات

المشاركات الدولية:

المكان	التاريخ	الحدث
بيونس أيرس - الأرجنتين	١٢ - ١٥ مارس ٢٠١٨ م	١. مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماع مجموعة إيجمونت لوحدات الإخبار المالي.
فيكتوريا - سيشل	٣ - ٧ سبتمبر ٢٠١٨ م	٢. مشاركة سكرتارية المجموعة في الاجتماع الوزاري لمجموعة شرق ووسط أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
سيدني - أستراليا	٢٤ - ٢٩ سبتمبر ٢٠١٨ م	٣. مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماع مجموعة إيجمونت لوحدات الإخبار المالي.

القسم الثالث: بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعمل المجموعة على بناء أطر قوية وفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة، وذلك وفقاً للأهداف المنصوص عليها في مذكرة التفاهم، وتسلك المجموعة في هذا المسعى عدة طرق من أهمها، متابعة التزام الدول بتطبيق المعايير الدولية من خلال الآليات والأدوات التي اعتمدت في هذا الخصوص، والتي تشمل على رأسها عمليات التقييم المتبادل، وعمليات المتابعة اللاحقة للتقييم المتبادل بشتى أنواعها. فيما يلي نستعرض موقف حول أهم الأحداث والتطورات في هذا الخصوص خلال العام ٢٠١٨م.

أولاً: في مجال التقييم المتبادل

عملية تقييم ومتابعة الدول الأعضاء بالمجموعة

بناء على إجراءات المجموعة ووفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي في العام ٢٠١٢م والمنهجية الصادرة في العام ٢٠١٣م، تقوم المجموعة بإجراء عملية التقييم المتبادل لتقييم نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتزامها الفني بالتوصيات الأربعين وفعالية نظمها.

وفي هذا الإطار، اعتمد الاجتماع العام السابع والعشرون الذي عقد خلال الفترة ١ - ٢ مايو ٢٠١٨م في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية، تقرير التقييم المتبادل للجمهورية الإسلامية الموريتانية، والذي يوضح مدى التزام موريتانيا بالمعايير الدولية ذات العلاقة. وتناول التقرير الجهود التي قامت بها موريتانيا وأوجه القصور التي يتوجب عليها معالجتها من خلال تنفيذ الإجراءات الموصى بها والواردة في تقرير التقييم المتبادل في سبيل الالتزام بتطبيق المعايير الدولية.

وبالتعاون مع مجموعة العمل المالي، تمت مناقشة تقرير التقييم المتبادل لكل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين في الاجتماع العام المشترك لمجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في مدينة باريس بالجمهورية الفرنسية خلال الفترة ٢٧ - ٢٩ يونيو ٢٠١٨م، وقد اعتمد الاجتماع العام التقريرين وأشار إلى الجهود المبذولة من كلا المملكتين في سبيل تطوير وتفعيل نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وناقش الاجتماع العام الثامن والعشرون الذي عقد خلال الفترة ٢٧ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨م في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية تقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية وقرر تأجيل اعتماد التقرير إلى الاجتماع العام التاسع والعشرون حتى يتم إدخال جميع الملاحظات المثارة من قبل الاجتماع العام.

وفيما يتعلق بعملية المتابعة (العادية أو المعززة)، تقوم المجموعة بمتابعة التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء من أجل التأكد من استمرار تطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، وتحفيزها وحثها لمعالجة أوجه القصور المشار إليها في تقارير التقييم المتبادل واتخاذ الخطوات اللازمة ضمن مواعيد زمنية معقولة تجاه الإجراءات ذات الأولوية والتوصيات التي تم تحديدها في تقرير التقييم المتبادل. وفي إطار عملية متابعة التقييم في الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، وبعد مرور خمس سنوات من اعتماد تقرير التقييم المتبادل للدولة محل التقييم، يتم عقد زيارة ميدانية قصيرة للدولة المعنية لتقييم التحسن في الفعالية وغيرها من المجالات.

وخلال العام ٢٠١٨م، اعتمد الاجتماع العام ثمانية تقارير متابعة في إطار الجولة الأولى (سنة تقارير للتحديث كل عامين تشمل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دولة قطر، جمهورية السودان، الجمهورية اليمنية، جمهورية مصر العربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى تقريرين للخروج من المتابعة لكل من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية) وتقرير متابعة معززة واحد (مع طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني) في الجولة الثانية للجمهورية التونسية. وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم والمتابعة الخاصة بكل منها.

وبشكل عام يمكن القول إن هناك مجهودات وتطورات كبيرة حدثت على مستوى الدول الأعضاء حيث شهدت تلك الفترة إصدار العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سواءً لتحسين تجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لفرض متطلبات جديدة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة كمتطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وتفعيل الإجراءات الموصي بها في شق الفعالية، بالإضافة إلى رفع مستوى كفاءة وفعالية مختلف الجهات بما فيها الجهات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون، وذلك من خلال تدريب العناصر البشرية لتلك الجهات عبر البرامج التي تقدمها المجموعة أو برامج أخرى متخصصة. كما شهد هذا العام أيضاً إصدار العديد من الإرشادات والتوجيهات للجهات الخاضعة للإبلاغ عن العمليات المشبوهة وعدد من المتطلبات لتعزيز أنظمة الدول الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر والكشف والتحقق من المعلومات والبيانات المقدمة من العملاء ومتابعة ورصد العمليات.

وفيما يتعلق بالدول الخاضعة لمتابعة فريق التعاون الدولي والمراجعة التابع لمجموعة العمل المالي، تواصلت الدول الأعضاء توفير المعلومات والبيانات التي تثبت فعالية أنظمتها وفق خطة العمل التي وضعها الفريق المشار إليه. ففي هذا الإطار قامت الجمهورية التونسية بتقديم تقارير منتظمة لاجتماع فريق المراجعة لأفريقيا والشرق الأوسط بينت فيه جهودها المتواصلة بغية معالجة أوجه القصور الواردة في تقرير التقييم المتبادل للجولة الثانية وتعزيز فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها.



موقف عام مُحدث لعملية المتابعة للدول الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٩م - ٢٠١٨م

البرنامج الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية

بدأت المجموعة تنفيذ برنامج تقييم الدول الأعضاء للجولة الثانية بهدف التأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة، ومدى اتساقها مع المعايير الدولية (المعدلة فبراير ٢٠١٢م) في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار السلاح، وذلك وفقاً لمنهجية التقييم الجديدة الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فبراير ٢٠١٣م) والتعديلات اللاحقة لكل منهما. واعتمد الاجتماع العام الثاني والعشرون الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل، حيث سيتم تقييم دولتين إلى ثلاث في كل عام، يتم فيها فحص جميع القوانين والضوابط السارية في الدول الأعضاء الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار السلاح وفعالية تطبيقها. وستقوم المجموعة بشكل مستمر بمتابعة التقدم المحرز في تحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء، وتقوم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم بتقديم تقارير المتابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات عملية التقييم المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة.

وخلال هذه الجولة سيتم تقييم الدول الأعضاء بالمجموعة وفقاً للجدول التالي:

الدولة	تاريخ الزيارات الميدانية لعمليات التقييم المتبادل في الجولة الثانية (١)	مناقشات الاجتماع العام لتقارير التقييم المتبادل في الجولة الثانية
تونس	فبراير ٢٠١٥م	أبريل ٢٠١٦م
موريتانيا	١٩-٣٠ ديسمبر ٢٠١٦م	أبريل / مايو ٢٠١٨م
ليبيا(٢)	النصف الأول ٢٠١٧م(٢)	نوفمبر ٢٠١٧م
البحرين	٧-٢٢ نوفمبر ٢٠١٧م	يونيو ٢٠١٨م
السعودية	٨-٢٣ نوفمبر ٢٠١٧م	يونيو ٢٠١٨م
سوريا(٢)	فبراير/مارس ٢٠١٨م	نوفمبر ٢٠١٨م
المغرب	٥-٢٠ مارس ٢٠١٨م	نوفمبر ٢٠١٨م
اليمن(٢)	أغسطس / سبتمبر ٢٠١٨م	مايو ٢٠١٩م
الأردن	٨-٢٣ يوليو ٢٠١٨م	أبريل / مايو ٢٠١٩م
الإمارات	يوليو/يوليو ٢٠١٩م	فبراير ٢٠٢٠م
قطر	يحدد لاحقاً	- فبراير ٢٠٢١م
مصر	يناير/فبراير ٢٠٢٠م	نوفمبر ٢٠٢٠م
فلسطين	يوليو / أغسطس ٢٠٢٠م	مايو ٢٠٢١م
عمان	يحدد لاحقاً	فبراير ٢٠٢٢م
لبنان	فبراير / مارس ٢٠٢١م	نوفمبر ٢٠٢١م
الكويت	يحدد لاحقاً	يونيو ٢٠٢٢م
الجزائر	فبراير / مارس ٢٠٢٢م	نوفمبر ٢٠٢٢م
السودان	أغسطس / سبتمبر ٢٠٢٢م	أبريل/مايو ٢٠٢٣م
العراق	فبراير / مارس ٢٠٢٣م	نوفمبر ٢٠٢٣م
جيبوتي(٣)	-	-
الصومال(٣)	-	-

- (١) يتم تحديد تاريخ تسليم الاستبيان الفني بتنسيق بين السكرتارية والدولة محل التقييم أو بين مجموعة العمل المالي والسكرتارية والدولة محل التقييم.
- (٢) تم الاتفاق على تأجيل إجراء عملية التقييم المتبادل لدولة ليبيا والجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية في انتظار تحسن الظروف الأمنية فيها.
- (٣) سيتم مناقشة تاريخ عملية التقييم المتبادل خلال الاجتماع العام التاسع والعشرون للمجموعة في أبريل/مايو ٢٠١٩م

ثانياً: في مجال المساعدات الفنية والتطبيقات

نشر الوعي حول طرق وأساليب واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العام ٢٠١٨م

تعد مهمة نشر الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أحد أبرز الواجبات التي تضطلع بها المجموعة، وذلك من خلال ورش العمل السنوية للتطبيقات وبناء القدرات، وتقارير مشروعات التطبيقات الدورية وغير الدورية التي تصدرها، واللقاءات والاجتماعات الفنية المتخصصة التي تنظمها أو تشارك فيها على صعيد مجالات عملها، بالإضافة إلى الورش التدريبية التي تعقدها المجموعة منفردة أو بصورة مشتركة مع الشركاء الآخرين والمانحين، فيما يلي نستعرض أهم المنجزات في هذه المجالات خلال العام ٢٠١٨م.

مشروع التطبيقات حول "غسل الأموال عبر قطاع العقارات"

يهدف هذا المشروع أساساً إلى اكتشاف وفهم طبيعة الأنشطة العقارية التي تتعرض لأكبر قدر من خطر غسل الأموال ودراسة كيفية إساءة استخدام قطاع العقارات في غسل عائدات الجريمة. ويسلط الضوء على الأساليب والأدوات المستخدمة لغسل العائدات الناتجة عن إساءة استخدام العقارات على المستوى الإقليمي. اشتركت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في قيادة المشروع المعني بغسل الأموال من خلال القطاع العقاري، إلى جانب فريق عمل مكون من خبراء يمثلون العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك جمهورية السودان والمملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عمان. كما ساهمت سبع دول أعضاء في هذا المشروع من خلال الإجابة على الاستبيان وتقديم دراسات الحالة ذات الصلة، وأهم ما خلصت إليه نتائج تحليل الاستبيان والحالات العملية. والجدير بالذكر أن المشروع تميز بطبيعة خاصة تتمثل في مشاركة القطاع الخاص والعديد من الجهات المتداخلة الأخرى. كذلك استفاد المشروع من مخرجات الجلسة بهدف تغذية المشروع بالمعلومات والحالات العملية على هامش ورشة التطبيقات المشتركة بين المجموعة ومجموعات العمل المالي النظيرة في أفريقيا والتي أقيمت خلال الفترة ٢٢ - ٢٥ يناير ٢٠١٨م في مدينة الرباط بالمملكة المغربية، والتي مثلت مورد هام للمعلومات. كما قدم ممثل جمهورية مصر العربية عرضاً تقديمياً عن المشروع، شمل نبذة عن المشروع وأهم الخطوات التي مر بها منذ انطلاقه في مايو ٢٠١٧م.

مشروع التطبيقات حول "تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي"

أقيم مشروع التطبيقات المشترك بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG) حول تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي والتي تناولت التحديات الرئيسية التي تواجهها سلطات المراقبة والتحقيق والادعاء في قضايا تمويل الإرهاب الناجمة عن سوء استخدام خدمات وسائل التواصل الاجتماعي وتضمنت تدابير لمساعدة السلطات المختصة على التغلب عليها. كما سلط الضوء على طرق وأساليب التعاون مع شركات التواصل الاجتماعي لمنع إساءة استخدامها في تمويل الإرهاب، وتم تنفيذ مشروع التطبيقات حول تمويل الإرهاب ووسائل التواصل الاجتماعي تحت القيادة المشتركة بين جمهورية مصر العربية والتي مثلت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وماليزيا التي مثلت (APG)، بدعم من أمانتي (APG) والمجموعة. وشارك ٢٧ دولة في المشروع من خلال الإجابة على الاستبيان لطلب المعلومات وتقديم دراسات الحالة عن تمويل الإرهاب من خلال إساءة استخدام خدمات التواصل الاجتماعي. وكذلك قدم ممثل جمهورية مصر العربية عرضاً تقديمياً حول التقرير النهائي للمشروع المشترك بين المجموعة ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ متناولاً عدة نقاط في عرضه، شملت فكرة عامة عن المشروع وانطلاقته، والمشاركة

بالرد على استبيان جمع المعلومات والحالات العملية في كل من الدول الأعضاء في المجموعتين، وأهم النتائج التي خلص لها المشروع. واعتماد النسخة الحالية لتقرير المشروع في الاجتماع العام لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ في يوليو ٢٠١٨م.

ورشة العمل والبرامج التدريبية التي نظمتها وشاركت فيها المجموعة في العام ٢٠١٨م

ورشة عمل مشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بالتعاون مع وحدة معالجة المعلومات المالية المغربية

٢٢ - ٢٥ يناير ٢٠١٨م، الرباط، المملكة المغربية

عقدت ورشة العمل المشتركة الأولى للتطبيقات وبناء القدرات بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي اشتركت في تنظيمها أربع مجموعات إقليمية على غرار مجموعة العمل المالي، هي مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، ومجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا (ESAAMLG)، ومجموعة العمل المالي لمنطقة وسط أفريقيا (GABAC)، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA) خلال الفترة ٢٢ - ٢٥ يناير ٢٠١٨م، في مدينة الرباط بالمملكة المغربية، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، بالتعاون مع وحدة معالجة المعلومات المالية. تهدف هذه الورشة إلى مناقشة مخاطر وأساليب واتجاهات عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالموضوعات وتشمل التهريب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغسل الأموال عبر قطاع العقارات، ومخاطر تمويل الإرهاب، والتدفقات المالية الناتجة عن الإتجار بالبشر، والشبكات المنظمة لغسل الأموال وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين خبراء وممثلي جميع الدول والمنظمات الدولية المشاركة، وتعزيز قدرات المشاركين في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واستنادا إلى أهمية ورشة العمل، تم اعتماد "توصيات الرباط" بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الشرق الأوسط وأفريقيا بغية الحفاظ على المبادرة وتعزيزها. وشارك في هذه الورشة ممثلون عن الدول الأعضاء في كل من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، ومجموعة العمل المالي لشرق وجنوب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، ومجموعة العمل المالي لوسط أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GABAC)، ومجموعة العمل المالي لغرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA)، ووحدة معالجة المعلومات المالية المغربية (UTRF).

ورشة عمل للقضاة والمدعين العامين حول تبادل الخبرات والتحديات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة غسل

الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع اللجنة التونسية للتحليل المالية وبالإشتراك مع مجموعات العمل المالي في

أفريقيا، ٢٧ - ٢٨ فبراير ٢٠١٨م، تونس، الجمهورية التونسية

شاركت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، ومجموعة العمل المالي لشرق وجنوب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، ومجموعة العمل المالي لوسط أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GABAC)، ومجموعة العمل المالي لغرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA)، في إعداد ورشة عمل للقضاة والمدعين العامين حول تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الفترة ٢٧ - ٢٨ فبراير ٢٠١٨م والتي استضافتها لجنة التحليل المالي التونسية، في تونس بالجمهورية التونسية. وركزت الورشة على أهم التحديات وأفضل الممارسات في التحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومصادرة العائدات الجنائية.

ورشة عمل حول إعداد الدول الخاضعة لعملية التقييم المتبادل ضمن عملية التقييم المتبادل للمملكة الأردنية

الهاشمية، ٦ - ٧ مايو ٢٠١٨م، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

أقامت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورشة تدريبية حول عملية تقييم المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة ٦ - ٧ مايو ٢٠١٨م، في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، والتي تهدف إلى تجهيز الأردن لعملية التقييم المتبادل والزيارة الميدانية، والتعريف بأهمية التقييم المتبادل والجدول الزمني لعملية التقييم، والتعريف بالمطلوب من الدولة قبل الزيارة الميدانية وأثناء الزيارة الميدانية وبعد الزيارة الميدانية. كما تمت مناقشة العديد من الموضوعات مثل: الهدف من عملية التقييم ومراحل عملية التقييم، والالتزام الفني ومراحله ودرجات تقييم الالتزام الفني، والمسائل الأساسية للدولة محل التقييم (الالتزام السياسي والتسويق الوطني)، وعرض المسائل الجوهرية الخاصة بالنتائج المباشرة. واستعرضت الورشة أهم النتائج التي تم التوصل إليها وتشمل وعي الجهات المحلية الأردنية بعملية التقييم، وتجهيز الجهات المحلية الأردنية للمعلومات والاحصائيات اللازمة قبل الزيارة الميدانية، وإيمان الجهات المحلية الأردنية بأهمية التعاون الوطني كركيزة أساسية لنجاح عملية التقييم. وكما أن هذه الورشة تعتبر نقطة هامة قبيل عملية التقييم وينصح بإعطائها لكافة الدول المنوي تقييمها وعدم الاكتفاء على اعتبارها اختيارية لما لها من أثر في تجهيز الدول لعملية التقييم المتبادل. وقد شارك في الورشة التدريبية جميع الجهات المحلية الأردنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الجهات الرقابية والجهات الأمنية وجهات إنفاذ القانون ووحدة المعلومات المالية إضافة إلى القطاع الخاص.

ورشة عمل حول تعطيل الشبكات الإرهابية من خلال تطبيق عقوبات قرارات مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم

المتحدة رقم 1988/1267. بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)،

٧ - ١٠ مايو ٢٠١٨م، الدوحة، دولة قطر

أقامت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدولة قطر ورشة عمل تدريبية حول تعطيل الشبكات الإرهابية من خلال تطبيق عقوبات قرارات مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة رقم 1988/1267 بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة خلال الفترة ٧ - ١٠ مايو ٢٠١٨م في الدوحة بدولة قطر، وتدرج هذه الورشة ضمن الخطة التدريبية للمجموعة عن الأعوام ٢٠١٧م-٢٠١٩م، حيث حددت الدول الأعضاء موضوع تطبيق قرارات مجلس الأمن والعقوبات المالية المستهدفة من ضمن احتياجاتها التدريبية ذات الأولوية. وتهدف هذه الورشة إلى كسب معرفة معمقة حول نظام مجلس الأمن وآلياته، ولا سيما عمليات إدراج الأسماء ورفعها، وعمل على إعداد هذا التدريب كل من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، وفريق الرصد 1267 التابع لهيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الإنتربول.

ورشة عمل حول ثبات فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييمها بالتعاون مع صندوق النقد

الدولي، ٢٣ - ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨م، الكويت، دولة الكويت

انطلاقاً من أهمية تعزيز وتقوية قدرات المسؤولين المعنيين بتنفيذ المعايير الدولية المعدلة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نظمت المجموعة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي دورة تدريبية مشتركة حول ثبات فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييمها، والتي عقدت في مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٣ - ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨م في مدينة الكويت بدولة الكويت. استهدفت الورشة مُعدي مشاريع القوانين، وصناع السياسات،

والمسؤولون في الأجهزة الرقابية والتنظيمية في القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، والمسؤولون في وحدات المعلومات المالية، والمسؤولون في أجهزة العدالة الجنائية وغيرهم من المسؤولين الحكوميين المعنيين بمباشرة عمليات التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإعدادات لعمليات التقييم المتبادل، وتطبيق قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بلدانهم.

كما هدفت هذه الورشة إلى تعزيز وتقوية قدرات المسؤولين المعنيين بتنفيذ المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح (التوصيات الأربعين، ومنهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعديلات اللاحقة عليهما)، والحرص على إثراء فهم المشاركين للشروط الواردة في هذه المعايير. إضافة إلى ذلك، هدفت الورشة إلى رسم الخطوط العامة لتنفيذ التوصيات الأربعين وتلخيصها وتحليلها، ووضع خطة عمل متوسطة الأجل لتعزيز الإطار الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وناقشت الورشة موضوعات هامة شملت مسائل متنوعة حول موضوع الورشة فضلاً عن التمارين العملية المصاحبة والتي وجدت تفاعل كبير من المشاركين، حيث تناولت لمحة عامة عن عملية التقييم المتبادل لدى كل من مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكيفية إجراء تقييم الفعالية بصورة مفصلة (النتائج المباشرة الإحدى عشر). وشارك في هذه الورشة التدريبية خبراء من سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وصندوق النقد الدولي ومصلحة الدخل القومي الكندي ومجلس سياسة دولة غوينسي.

ورشة عمل حول تعطيل الشبكات الإرهابية من خلال تطبيق عقوبات قرارات مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم

المتحدة رقم 1988/1267. بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)،

١ - ٤ أكتوبر ٢٠١٨م، القاهرة، جمهورية مصر العربية

أقامت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، وفريق الرصد 1267 التابع لهيئة الأمم المتحدة ورشة عمل حول تعطيل الشبكات الإرهابية من خلال تطبيق عقوبات قرارات مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة رقم 1988/1267 خلال الفترة ١ - ٤ أكتوبر ٢٠١٨م في القاهرة بجمهورية مصر العربية، والتي تهدف إلى كسب معرفة معمقة حول نظام مجلس الأمن وآلياته، ولا سيما عمليات إدراج الأسماء ورفعها، وتطوير المهارات الضرورية لتحديد ما إذا كان من المفيد إدراج فرد أو كيان وتقييم أثر التدابير المطبقة. كما تمت مناقشة أهم المسائل حول موضوع الورشة، وتطبيق جزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وحركة طالبان ومن يرتبط بهم من أفراد وكيانات. وتطرقت الورشة إلى تجربة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقارير التقييم المتبادل التي شاركت فيها مثل: الجمهورية التونسية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وبالأخص في النتيجة المباشرة العاشرة. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أهمية التعاون وتبادل المعلومات.

ورشة عمل حول إعداد الدولة لعملية التقييم المتبادل، ١٠ - ١٢ ديسمبر ٢٠١٨م،

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

أقامت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورشة تدريبية حول عملية تقييم دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٠ - ١٢ ديسمبر ٢٠١٨م في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تهدف إلى تجهيز دولة الامارات لعملية التقييم المتبادل والزيارة الميدانية، والتعريف بأهمية التقييم المتبادل والجدول الزمني لعملية التقييم، والتعريف

بالمطلوب من الدولة قبل الزيارة الميدانية وأثناء الزيارة الميدانية وبعد الزيارة الميدانية. كما تمت مناقشة أهم الموضوعات التي تشمل الهدف من عملية التقييم ومراحل عملية التقييم، والالتزام الفني ومراحله ودرجات تقييم الالتزام الفني، المسائل الأساسية للدولة محل التقييم (الالتزام السياسي والتنسيق الوطني)، وعرض المسائل الجوهرية الخاصة بالنتائج المباشرة. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها رفع وعي الجهات المحلية الاماراتية بعملية التقييم، وتوعية الجهات الإماراتية بكيفية تعبئة جزئية الالتزام الفني، وتعبئة جزئية الفعالية الخاصة بالنتائج المباشرة، ودعم الجهة المركزية المعنية بتنسيق التقييم المتبادل وأهمية التنسيق معها والتقيّد بالمواعيد الزمنية، وتجهيز الجهات المحلية الاماراتية للمعلومات والاحصائيات اللازمة قبل الزيارة الميدانية.

القسم الرابع: القوائم المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م

بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
(المبالغ بالدولار الأمريكي)

البيان	٢٠١٨	٢٠١٧
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
معدات ومركبات	٦,٧٢٧	٢,٧٨٧
الموجودات المتداولة		
مساهمات الدول الأعضاء المستحقة	—	١٢٧,٦٥٤
مبالغ مدفوعة مقدما وضم مدينة أخرى	١٦,٢١٧	١١,٥٨٠
النقد ورصيد البنك	٧٤١,٣٥٣	٦٠٣,٩٢٣
	٧٥٧,٥٧٠	٧٤٣,١٥٧
مجموع الموجودات	٧٦٤,٢٩٧	٧٤٥,٩٤٤
الأموال المتراكمة والمطلوبات		
الأموال المتراكمة		
احتياطي استراتيجي	١١٢,٨٠٠	١١٢,٨٠٠
أموال متراكمة	١٥٨,٩١٠	١٤٠,٩٦٥
مجموع الأموال المتراكمة	٢٧١,٧١٠	٢٥٣,٧٦٥
المطلوبات غير المتداولة		
حقوق نهاية الخدمة للموظفين	٦٢,٣٧٣	٥٨,٨٩٢
المنح المؤجلة	٤٤,٧٨٣	٤٤,٧٨٣
	١٠٧,١٥٦	١٠٣,٦٧٥
المطلوبات المتداولة		
ضم تجارية دائنة	٤١,٨٨٣	٤٣,٩١٣
دخل مؤجل - الدول الأعضاء	٣٤٣,٥٤٨	٣٤٤,٥٩١
	٣٨٥,٤٣١	٣٨٨,٥٠٤
مجموع الأموال المتراكمة والمطلوبات	٧٦٤,٢٩٧	٧٤٥,٩٤٤

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م
(المبالغ بالدولار الأمريكي)

البيان	٢٠١٨	٢٠١٧
الدخل		
مساهمات الدول الأعضاء	٥٩٤,٤٥٩	٥٥٣,٤٧٧
استرداد مطلوبات	١٦,٧٩٤	—
مكاسب من بيع معدات ومركبات	١٦٣	٦,٠٠٠
مجموع الإيرادات	٦١١,٤١٦	٥٥٩,٤٧٧
المصروفات		
تكاليف مباشرة	٥٤٧,٨٢٥	٤١٣,٠٦٤
مصاريف عمومية وإدارية	٤٢,٧٥٣	٧٦,٠٦١
الاستهلاك	٢,٨٩٣	١,٤١٥
مجموع المصروفات	٥٩٣,٤٧١	٤٩٠,٥٤٠
فائض السنة	١٧,٩٤٥	٦٨,٩٣٧